عين الشمس وقوله لم يوجد ما يوجب صرف الحديث عن ظاهره ممنوع بعد
العظم بل ذلك العين لاتصال الجلية والجبان الظاهر خروجه في كلام الشارح سيأتي
موضع لا يسع لاشتباه ثم لما كان المراد من السبيلين القبل والدبر وكلما عالجة ودخلت
عليها كل فاقتضت شمول كل واحد منهما ما خرج من السبيلين والمعلوم قطعا ان البول
من كل واحد منهما لا ينقض معا وخالف في ذلك العموم الريح من القبل فلذا خصصته بقوله دون
خروج من قبل الرجل او المرأة ريح منتنة الصحيح انه اي الوضوء لا ينتقض كره في
المحيط لاختلاف في الخارجة من الذكر ولا في الخارجة من القبل انه لم تكن منتنة اما المنتنة
فقيل تنقض والصحيح انها لا تنقض هذا ما في المتون ومن كلام الشارح يعلم ان
والذي عول عليه قاضيخان وغيره ان الخلاف انما هو في الخارجة من قبل المفضاة ولا
وجه التنقض في غيرها لانها غير منتنة عن محل النجاسة كذا في الهداية وهو يشير الى
ان الريح نفسها ليست بنجسة وانما تنجس لمرورها على محل النجاسة وان خروج الريح
من المفضاة وهي التي انقطع الحاجب بين قبلها ودبرها فاتصل المسلكان فصار مجموعا
يجب عليها الوضوء وبه اخذ ابو حفص البخاري للاحتياط وذكر في مجامع قاضيخان كذا في
الهداية وغيرها وهو قول الكرخي انه يستحب لها ان تتوضأ للاحتمال مع تيقظها وبهاتانك
بيقين فلا تزول بالشك لكن قيل كون الريح من الدبر هو الغالب ترجح انها من الدبر
وقيل ان كان مسموعا او منتنا افترضا للاحتياط في الخلاصة ولو خرج من الدبر ريح
يعلم انه لم يكن من الاصلي فهو اختلاج لا وضوء عليه وكذا الدود والحصاة اذا خرج
من احد هذين الموضعين اي الذكر والقبل فعليه الوضوء لاستتباع الرطوبة وهي
حدث في السبيلين وان قلت يخالف ان الريح وان خرج الدود منها لا الاذن اذ من
الجراحة لا ينقض لما من الجراحة فان الدودة طاهرة وكذا ما عليها من البلة لانها
ليست حدثا لقلتها ولعدم قوة السيلان فيها وكذا ما يخرج من الاذن فانه لو كان
الامر جراحة وانما ما يخرج من الفم فكذلك هو من جراحة انه لم يكن من المعوف وانما ان
كان من المعوف فانه وان لم يكن من جراحة لكن ما عليها قليل لا يملأ الفم فلا يكون حدثا
بخلاف ما يخرج من السبيلين لان ما يستتبعه حدث وان قل ولم يكن في قوة السيلان
لعدم اشتراط ذلك فما قضية الخارج منها وان دخل المحقنة دبره ثم اخرجها
انه لم يكن عليها بلة لا ينقض داخلها الوضوء لان الناقض ما يخرج لما يدخل كما
كل شيء يدخله وطرحه خارج غير الذكر ولكن الاحوط ان يتوضأ لاحتمال خروج
شيء منفي فان التلوث غالبا وعدمه نادر بل لا يكاد يوجد وكذا من
غيبه ثم خرج ينقض وان لم يكن عليه بلة لانه انتحى بها في البطن ولذا بعده

الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا وان قطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه بخلاف
ما لو خرج خلافا لما ذكره في الاجناس وقد يذكر هذا الخلاف قاضيخان فالفتاوى بل الاطلاق انه لا
وضوء عليه وذلك لانه لم يستتبع شيئا من النجاسة اذ ليس في قصبة الذكر نجاسة حتى
تخرج مع الدهن وهي ليست بنجسة وذكر الشيخ كمال الدين بن الهمام انه لا ينتقض خلافا
لابن بيس وهو الموافق بخلافه في فساد الصوم فان الصوم لا يفسده بالوضوء فالخلاف في الاحليل عند
الجميع خلافا لابن بيس وقوله يحتمه مضطربة هنا لانه مضطرب هنا ايضا لا خلاف
انه لا وضوء في الخارجة من الذكر ولا في الخارجة من القبل انه لم تكن منتنة اما المنتنة
فقيل تنقض والصحيح انها لا تنقض هذا ما في المتون ومن كلام الشارح يعلم ان
والذي عول عليه قاضيخان وغيره ان الخلاف انما هو في الخارجة من قبل المفضاة ولا
وجه التنقض في غيرها لانها غير منتنة عن محل النجاسة كذا في الهداية وهو يشير الى
ان الريح نفسها ليست بنجسة وانما تنجس لمرورها على محل النجاسة وان خروج الريح
من المفضاة وهي التي انقطع الحاجب بين قبلها ودبرها فاتصل المسلكان فصار مجموعا
يجب عليها الوضوء وبه اخذ ابو حفص البخاري للاحتياط وذكر في مجامع قاضيخان كذا في
الهداية وغيرها وهو قول الكرخي انه يستحب لها ان تتوضأ للاحتمال مع تيقظها وبهاتانك
بيقين فلا تزول بالشك لكن قيل كون الريح من الدبر هو الغالب ترجح انها من الدبر
وقيل ان كان مسموعا او منتنا افترضا للاحتياط ولو خرج من الدبر ريح
يعلم انه لم يكن من الاصلي فهو اختلاج لا وضوء عليه وكذا الدود والحصاة اذا خرج
من احد هذين الموضعين اي الذكر والقبل فعليه الوضوء لاستتباع الرطوبة وهي
حدث في السبيلين وان قلت يخالف ان الريح وان خرج الدود منها لا الاذن اذ من
الجراحة لا ينقض لما من الجراحة فان الدودة طاهرة وكذا ما عليها من البلة لانها
ليست حدثا لقلتها ولعدم قوة السيلان فيها وكذا ما يخرج من الاذن فانه لو كان
الامر جراحة وانما ما يخرج من الفم فكذلك هو من جراحة انه لم يكن من المعوف وانما ان
كان من المعوف فانه وان لم يكن من جراحة لكن ما عليها قليل لا يملأ الفم فلا يكون حدثا
بخلاف ما يخرج من السبيلين لان ما يستتبعه حدث وان قل ولم يكن في قوة السيلان
لعدم اشتراط ذلك فما قضية الخارج منها وان دخل المحقنة دبره ثم اخرجها
انه لم يكن عليها بلة لا ينقض داخلها الوضوء لان الناقض ما يخرج لما يدخل كما
كل شيء يدخله وطرحه خارج غير الذكر ولكن الاحوط ان يتوضأ لاحتمال خروج
شيء منفي فان التلوث غالبا وعدمه نادر بل لا يكاد يوجد وكذا من
غيبه ثم خرج ينقض وان لم يكن عليه بلة لانه انتحى بها في البطن ولذا بعده

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)